

## تقديم العدد العاشر للمجلة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أنعم الله على بني البشر بالحكمة وهي نعمة عظيمة يمتن بها على من يشاء من عباده، وهي من الأشياء التي يمكن اكتسابها بالمراس والمران. فقد قال عز وجل: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ، وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾<sup>1</sup>. وتأكيدا لهذا المبتغى جاء في كتابه الحكيم: ﴿مَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾<sup>2</sup>. وأيضا لقوله سبحانه: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾<sup>3</sup>.

ويرتبط مصطلح الحكمة بعدة جوانب منها العلم والفلسفة والمنطق والطب والفلك والهندسة وأغلب العلوم التي تعتمد على البراعة إضافة للمعلومة المتقناة. ومن ضمن هذه العلوم التي تقتضي الحكمة إعمالها في الكتابات القانونية حيث براعة الباحث، وسير أغوار البحث تقتضي التفكير للوصول إلى تخمينات وفرضيات للإشكالية، التي أدت إليها مشاكل عدة. وقد ظهر هذا الأمر بشكل جلي في مقالات العدد الحادي عشر من المحلة، إذ تبينت التحليلات الدقيقة والجيدة لمواضيع عديدة ومختلفة، ميزت إسهامات الباحثين الفريدة ودقتهم في اختيارها وهي:

**مقال الدكتور مصطفى البوداني** الذي تعرض لموضوع الحماية التشريعية للمستهلك في بيع الأراضي داخل التجزئات العقارية، ميزها أهم المشاكل التي تعترض المستهلك سواء بتمحيصه للمقتضيات القانونية أو التطبيقات القضائية أو ما يرتبط بالآراء الفقهية ومحاولاتها إيجاد الحلول الملائمة للموضوع. همقال **الدكتورة إيمان ألوات** التي خصت تحليلها لحماية المستهلك من الشروط التعسفية وفقا لقانون تنظيم المبيعات، إذ حاولت بيان تأثير هذه الشروط على العقد المزمع إبرامه، وموقف القضاء من ذلك، مع استحضار إحدى مقتضيات قانون الالتزامات والعقود. ومقال **الدكتور محمد بومديان** الذي أمتع حضوره بموضوع جديد كل الجدة، وي طرح في الوقت الراهن عبر الوسائل الحديثة، ألا والأمر يتعلق بعقد بيع الأدوية عبر الأنترنت، وهو من التي شد إليها الانتباه فعلا خاصة، بعد تنامي ما يعرف بالتجارة الإلكترونية للأدوية في مواقع التواصل الاجتماعي. مقال **الباحث قندوسي عبد النور** الذي تناول موضوع أحد عقود الاستدانة في قانون تدابير حماية المستهلك، متخذنا عنوانا لمقاله حقوق المستهلك المقترض في عقد القرض العقاري. وهو من المواضيع العملية التي خصها المشرع حقا باهتمام خاص ضمن هذا القانون. همقال **الباحثة أمية عثمان** التي تعرضت لموضوع جفت فيه الأقلام المغربية وهو الخدمة بعد البيع في القانون المغربي حيث تميزت بمكتمها في تناول عدة جوانب للموضوع. ومقال **الدكتور سعيد بوتشكوش** تحت عنوان نظرة في عقود العمل بالخارج دراسة مقارنة المملكة العربية السعودية نموذجاً وهو باحث دائما ما يأتي بالجديد سواء من حيث انتقائه

1 - سورة البقرة الآية 269

2 - سورة البقرة الآية 151

3 - سورة الجاثية الآية 15.

للمواضيع وجمالية تحليله للموضوع والحلول التي قدمها في مقاله. ومقال **الباحثة بشرى الهبازي** الذي اتخذت عنوانا لمقالها وهو المسؤولية القانونية للوكيل الالكتروني وهو من ضمن المواضيع الحديثة المناقشة في الكتابات الفقهية الأجنبية وشحتها في الكتابات المغربية مما شكلت أرضية للباحثين لكي يغوصون في سبر أغوار هذا الموضوع بشكل أعمق. ومقال **الباحثة جهاد زلهاط** التي أخذت منحى آخر هو المجال الاجتماعي، بالتعرض لموضوع دور الصلح في تحقيق السلم الاجتماعي محاولة إيجاد حلول للفرقاء الاجتماعيين في العقود المبرمة في ميدان الشغل، مقدمة الحلول والمقترحات الملزمة للمشكلة. مقال **الدكتورة حورية المتوكل** التي أثبتت إلا أن تساهم بمقال فريد ومثير وهو: جريمة الابتزاز الالكتروني لوقوع هذه الجريمة اجتماعيا، وملاحظتها عدم تخصيص المشرع هذه الجريمة باهتمام منشود منه. همقال **الدكتور عادل ابريفش** الذي تناول بالتحليل لموضوع هام وواقعي وهو مدى مشروعية العمل بالتحاليل البيولوجية في التحقيق الجنائي نموذج البصمة الجينية حيث خلص إلى نتائج ستفيد المحققين الجنائيين. ومقال **الباحثة رجاء بنكرة** التي خصت تدخلها بالعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة في التشريع الجنائي المغربي وهي من بين العقوبات التي محل نظر في مناقشات الفقه لها، ورغم ذلك حاولت الباحثة إيجاد حل لمشاكل هذه العقوبات على الشخص المدان وعلى أسرته. ومقال **الباحث نجيب العزوزي** الذي تعرض لموضوع الضمانات الإجرائية للمحاكمة العادلة المدنية ميرزا عدة حقوق وضمانات تستوجب إعمالها لتحقيق هذه العدالة في المحاكمة. ومقال **الدكتور عبد الإله المتوكل** الذي تعرض فيه بالفرنسية للتوقيف أمام الضابطة والتساؤل عن وضعية الحريات الفردية، حيث تطرح في الواجهة مشكلة التوفيق بينهما، وهي من الأمور التي تبقى الصعبة، ومع ذلك حاول إيجاد الحلول الملزمة لها. ومقال **الدكتورة الفهمي منير مونية** التي خصت مداخلتها بالفرنسية لتناول حماية المستهلك من الشروط التعسفية بين قواعد القانون المدني وقانون تدابير حماية المستهلك التي لم تترجم مبرزة الفوارق في التطبيق وعدم كفاية القواعد العامة في تحقيق المبتغى. ومقال **الباحثة إنجار سارة** التي حاولت سبر أغوار موضوع النقل البحري والأنشطة الموازية المعمول بها في المجال محاولة إبراز أهميتها في التنمية الداخلية للمملكة، ولتعزيز نفوذها على المستويين الإقليمي والدولي.

عموما يظهر من مقالات العدد الحادي العاشر للمجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية أنها جاءت متنوعة وجديدة، في المحمل بدءا من مواضيع همت قانون الاستهلاك والقانون المدني، والاجتماعي، والجنائي، مما يبرز مدى القيمة العلمية لهذه المقالات في التحليل، والنتائج المتواصل إليها. ونرجو من الله عز وجل أن تستمر المجلة بأعمال أخرى متميزة، وباجتهادات أخرى لباحثين آخرين، طمعا في إصدارات جديدة. وبالتالي ينتظر من الباحثين المساهمة أكثر في العدد المقبل؛ لأن المجلة أنشأت من أجلهم، فمرحبا بجميع الأبحاث المتوفرة فيها الشروط العلمية والمحددة في المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية.

وخير الختام قول الله عز وجل: ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا <sup>1</sup>﴾.

**الدكتور محمد العروصي:**

**المدير المسؤول عن المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية**